مفهومُ الشيء وأثرُه في بناء الجملة العربية معرفياً عند سيبويه

أ.م.د. علي جاسب عبدالله

جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

يُعنى البحث بدراسة مفهوم الشيء عند سيبويه بوصفه نظريةً معرفيةً اتخذها أساساً فكريّاً لتشكّل البنى المعرفية المكوّنة لأنماط الجملة العربية مما يؤكد على أنّ سيبويه لم يهمل مبحثَ الجملة العربية ، وإنّما اشتغل ببناء المقولات المؤسسة لها ، وصياغةِ الأفكار الضابطة لها ،فكان كلٌّ نمطٍ مما اصطلح عليه ورثةُ سيبويه بالجملة معنياً بالتعبير عن مظهرٍ محددٍ من مظاهر الشيء، وتجلياتِه.

الكلمات المفتاحية : الشيء ، بناء الجملة ، سيبويه .

Concept of Thing and its Effect on the Cognitive Arabic Syntax by Sibawayh

Asst. Prof. Dr. Ali Chasib Abdullah

Dept. of Arabic language , College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

The research is concerned with studying the concept of a thing by Sebwayh when Sibawayh as a cognitive theory that it took an intellectual basis to form the cognitive structures that make up the patterns of the Arabic sentence. It confirms that Sibawayh did not neglect the study of the Arabic sentence, but worked in building the foundations for it, and formulating the ideas that govern it. All successors of Sibawayh, in general, are concerned with expressing a specific aspect of a thing, and its manifestations.

Key Words: thing, syntax, Sibawayh .

المقدمة:

يعدُّ الدراسون المحدثون الجملةَ العربية من المباحث النحوية التي أهملها النحويون ولا سيما المتقدمون منهم . وهو رأيٌ صحيحٌ إذا ما أخذنا بظاهر النصوص، واقتصر استقراؤنا كلامَ النحويين على المستوى اللفظي، وتداول المصطلح، لكنه يبدو نظرةً قاصرةً ، وفكرةً عجلى إذا ما أطَلْنا النظر في كلمات المتقدمين ، وفَككنا نصوصهم ، وأعدنا قراءتَها من جديد.

ولو أنَّا تأملنا كثيراً في قرآن النحو ، وفحصنا نصوصه ، واصطبرنا عند قراءته متخذين من مقولة (كتاب سيبويه يُتعلّمُ منه النظرُ، والتفتيشُ)مبدأ أساساً يؤكد أنَّ النحو في الكتاب مؤسس بأدوات ، ووسائل معرفية متقنة ومحكمة ؛ لَعلمنا أنَّ سيبويه لم يهمل مبحث الجملة العربية ، وإن لم يستعمل هذا المصطلح .

فقد كان بناء الجملة العربية ، وتشكّلها المعرفي حاضراً حضوراً واضحاً في ذهنه عند بناء القواعد ، وتأسيس الأحكام النحوية. وهذا ما يكشفه لنا استعمال مصطلح (الشيء) عند سيبويه ،إذ إنَّ العلاقة بين الشيء بوصفه مصطلحاً معرفياً يعبر به عن الموجودات الممكنة ،وبين التركيب اللغوي ، وما اُصطلح عليه بعد ذلك بالجملة هي علاقة بنيوية ، فهو يمثل عنصراً أساساً في تنوّعها ،و تعددها . وهي تتكّون، وتبنى على أساس أنَّها طريقة لغوية للتعبير عن مفهوم الشيء بالتعريف عنه من خلال أنماط لغوية محددة.

وما دفع لكتابة هذا الموضوع سببان ، الأول منهما هو أنَّ سيبويه ذكر عدداً مهماً من المقولات المؤسسة لمفهوم الشيء بوصفه نظرية معرفية وظّفها في عملية استنباط قواعد العربية، ورسم صور الجملة العربية ، وتحديد معالمها، وبيان أنواعها ، وصياغة أحكامها ، ما مكّنه من تحديد منطق اللغة الذي يحكم تداوليتها ، وينظم استعمالها.

والسبب الثاني يكمن في أنَّنا نَلحظُ أنَّ سيبويه شبّه الجمل العربية بعضها ببعض كتشبيه الجملة الاسمية بالفعلية ، وكتشبيه جملة الفعل المتعدي ، بجملة الفعل اللازم على الرغم من أوجه الاختلاف بين أنواع الجمل سواء كان في البناء أم في الغايات . وهذا التشبيه يدلل على وجود تقارب خفي في البنية المعرفية لأنواع الجملة العربية ، وهو ما سنحاول بيانه ، وتفصيله في هذا البحث .الذي يتكون من تمهيد ومبحثين وخاتمة .

التمهيد:(مفهوم الشيء)

الشيء لغةً: هو من الألفاظ التي تعدُّ معلومةً عند الناس، ولا تحتاج إلى بيان معناها ، ولذلك ذكره ابن منظور بقوله: ((والشيء: معلوم))[١] . فلم يفسره أحدٌ من أهل اللغة إلا الفيومي بقوله:((والشيء في اللغة عبارة عن كلّ موجود إما حساً كالأجسام أو حكماً كالأقوال نحو قلت شيئا))[٢]. و إنْ كان هذا التعريف لا يخلو من أثر الدلالة الاصطلاحية فيه كما سيتبين.

أمّا الشيء اصطلاحاً: فقد قال الجرجاني :" الشيء : عبارة عن الوجود ،وهو اسم لجميع المكونات عرضاً كان أو جوهراً ، ويصحُ أنْ يُعلمَ ، ويُخبر عنه وفي الاصطلاح : هو الموجود الثابت المتحقق في الخارج "[٣]، وهو لفظٌ عامٌ بل هو أعمُّ العموميات؛ لذلك فهو يطلق على" الواجب والممكن والممتنع"[٤]. و الشيء " مرادف للموجود حسياً كان او ذهنيا . والفلاسفة لا يفرقون بين الشيء والموجود "[٥] .أي أنَّه لفظ

مرادف للموجود بغض النظر عن وجوده سواء أكان ذهنياً أم واقعياً ، ويمكن أنْ نقول: إنَّ شرطه الوجود ،أي لا يُطلق لفظ الشيء على الشيء إلا إذا كان موجوداً ذهنياً أو خارجيّاً . وهذا ما نسبه الحاجي خلفية في كشافه للاشاعرة ، إذ قال :" فقال الأشاعرة: الشيء هو الموجود فكلّ شيء عندهم موجود كما أنّ كلّ موجود شيء بالاتفاق أعني إنّهما متلازمان صدقاً سواء كانا مترادفين أو مختلفين في المفهوم. ولذا قالوا الشيء الموجود ولم يقولوا بمعنى الموجود"(٦) ، وهو بهذا المفهوم يمثل " المفهوم المركزي الذي يؤسس التصور الكلامي للعالم"(٧) . أي أنَّ كل موجود في العالم يطلق عليه الفكر الكلامي شيئاً(٨) ، ومعنى الشيء عندهم على اختلاف مذاهبهم ، وتعدد مشاربهم هو وحدة متكونة من ذات ، وصفات(٩) ،أو أنَّ الشيء وحدة المحال والاعراض المقيمة فيها(١٠) ، وبتعبير آخر هو "أنَّ الشيء في صيغة محددة هو الوحدة التي تضم مجموعة من المحال (جمع محل) مع صفاتها أو ذاتاً مع صفاتها"(١١)

والمعّرف للشيء ما يتفرد به دون سواه ،فهو يُفهم" مما يتميز به عن غيره ، بحيث ينعكس على اسمه ، وينعكس الاسم عليه ، ويتميز بالصفات الذاتية المقومة التي هي الاجناس ،والانواع ، والفصول ، بل بالعوارض ، والخواص ،فيسمى ذلك رسماً "(١٢). ومن ثم فالشيء يُعرّف بالوصف الذي هو هو، أي يُعرّف بالوصف الخاص، ولا يُعرّف بالصفات التي يشترك بها مع غيره(١٣) .

و الشيء في الوجود له أربع مراتب، الأولى حقيقة في نفسه ، الثانية صورة حقيقته في الذهن ، وهو الذي يعبر عنه بالعلم ، الثالثة اللفظ الدال على صورته في النفس، والرابعة الحروف المكتوبة تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ . والكتابة تبع اللفظ إذا تدل عليه واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبعت المعلوم(١٤).وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أنَّ الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، و الأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والامم؛ لأنَّها موضوعة بالاختيار"(١٥) .

مفهوم (الشيء) عند سيبويه:

الشيء من المصطلحات التي استعملها سيبويه في كتابه كثيراً عند تأسيسه قواعد النظام اللغوي وبَنى عليها أحكامه وثبّت أصوله .وصار عنصراً أساساً في صناعة القاعدة النحوية. وقد عرّفه سيبويه بقوله:" الشيء يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أنْ يُعلم أ ذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر"(١٦)، وتعريفه بأنَّه ما يصح الإخبار عنه، يعني أنَّ مفهوم الشيئية عنده يقوم على صحّة العلم والإخبار عنه . وهذا هو القيد الأول لمفهوم الشيء عنده حينما نُلحظ تداولية مصطلح الشيء عند سيبويه . والقيد الثاني عموميته التي أشرنا اليها سابقا ، فسيبويه يرى أنَّ الشيء أعمُّ من الجنس عنده ، إذ يقول: " ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أ ذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر"(١٧) ، وهو يريد أنَّ الشي لفظ أعمُّ من المذكر والمؤنث وهو بمرتبة تسبق تصنيف الموجودات الى مذكر ومؤنث على الرغم من كونه لفظاً مذكراً .وقد استدل بذلك سيبويه على صحة قاعدة أنَّ المذكر أصل المؤنث، فمادام لفظ الشيء يطلق على المذكر والمؤنث فهو شامل لهما بدليل أنَّ كل اسم (ما أخبر عنه) يطلق عليه شيء . ولما كان أعمُّ فهو أسبق منهما، وثانياً لفظ

الشيء مذكر فذلك يدلُّ على أنَّ المذكر هو الاصل . وهذا يعني أنَّ ثاني أحد أهم صفات لفظ (الشيء) العموم والشمول .

وهذا يعني أنَّ سيبويه يرى الموجودات في العالم ، والواقع الخارجي (أشياء) .وبحسب تعريفه للشيء ، فأنَّ الموجودات لا تنحصر بالأشياء المادية ، أو المحسوسة بل إنَّ قيد الإخبار عنه ، والعلم به المتحقق في تعريف الشيء يعني أنَّه ينطبق على الموجود الحسي ، والمعنوي ، والافتراضي ، وكل ما يمكن أن يُخبر عنه ، ونعلمه ، ونشكل له صورةً في أذهاننا ، أي يشمل الموجودات الحسية والذهنية . وما دامت اللغة هي وسيلة للتعبير عن الأفكار (الموجودات الذهنية) ، وما في الواقع الخارجي ، إذن هي وسيلة للتعبير عن الأشياء كلها ، وعلاقاتها بعضها ببعض .

وليس هذا فحسب بل إنَّ سيبويه عد مكونات اللغة نفسها أشياء، فالاسم شيء عنده؛ لأنَّه من علامات الأسماء الأخبار عنها . ولا ينحصر استعمال لفظ الشيء على الاسم فقط بل إنَّه يطلقه على الفعل كذلك والحرف المحذوف والملفوظ، قال :" اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إن شاء الله.فما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير.والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ"(١٨). فالفعل ، والحرف سواء كان مستعملاً أم مهملاً تركته العرب واستغنته عنه هو شيء عند سيبويه .

والشيء عند سيبويه تكون له أحوال متعددة ، وقد يأخذ بعضُها عند العرب حكماً خاصاً دون سواه من الأحوال الأُخرى وهذا ما سنبحثه في بحث آخر. وقد يكون الشيء مضمراً عنده، إذ قال : " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً"(١٩) .

و الشيء قد يكون أحد أفراد جنسه: إذ قال: " وأما المضاف الى معرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، **لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته.**"(٢٠). ويرى سيبويه أنَّ الأشياء قد تتوافق بعضها مع بعض لكنها تختلف في ما بينها .إذ قال:" فقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه، لأنَّه ليس مثله "(٢١) . وغيرها من المقولات التي ذكرها ،وأسس في ضوئها كثيراً من قواعد النحو، وأبوابه.

وهذا العرض الموجز يدل على إدراك سيبويه حقيقة مفهوم الشيء ، وحضور تصوره في ذهنه ، ووعيه لهذا المفهوم ، وأبعاده ، ما يؤكد أنَّ توظيفه في تأسيس قواعد النحو ، وبناء أحكامه ، كان توظيفاً واعياً لحقيقته المعرفية؛ لأنّض مفهوم الشيء بكل أبعاده يمثل مصدراً لإنتاج الأفكار العامة ، والرؤى المؤسسة ، بل مثّل مرجعية سيبويه في تكوين مفاهيم و أصول نحوية ضبطت القواعد، بل ضبطت منهج التفكير النحوي . وحكمت عملية الاجتهاد النحوي .

وأهم المظاهر النحوية التي كانت تجلياً له بوصفه أساساً معرفيّاً لها الجملة التي تمثل صورة الكلام العربي ، والنسق الذي تتشكل فيه مفردات العربية لتؤدي وظيفتها التعبيرية .وهو ما سنبينه في المبحثين الآتيين:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢٠

المبحث الاول: بناء الجملة الاسمية:

إذا ما أردنا تحليل الجملة الاسمية عند سيبويه ، وتفكيكها لاكتشاف التصور المعرفي الذي يحكم عناصرها ، والمسؤول عن تكوّنها ، وتشكلها ، سنجد أنَّه التصور المعرفيّ نفسه الذي أشرنا إليه في ما سبق وهو **التعبير عن شيء ما بطريقة معينة** ، فالجملة الاسمية تُبنى بوصفها تركيباً لغويّاً يتحدث عن شيء معين من خلال الإخبار عنه بأحد صفاته ، أو أحواله ، أو ما يتعلق به .وهذا ما يتضح جليّاً حينما نتصفح كلام سيبويه ، ونربط بعضه ببعض ،فإنَّ التصور المشار إليه لم يزل حاضراً في كل حكم من أحكام الجملة الاسمية ، بدءاً من تركيبها من عنصرين أساسين .قال سيبويه في باب الابتداء :" واعلم أنَّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ. فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"(٢٢) ، فعبدالله هو المنطلق ، والمنطلق هو عبدالله نفسه .أي هما متحدان بالهوية ، واتحاد الهوية أو ما عبّر عنه بـ(هو هو) يعني أنَّ الذات أو الشيء الذي اسمه عبدالله هو الشيء أو الذات نفسها الموصوفة بالانطلاق .ففي المبتدأ عُبِرَ عنها باسمها الصريح ، وفي الخبر عُبِرَ عنها بصفة من صفاتها وهي الانطلاق. فيكون تقدير المعنى هو (الشيء الذي اسمه عبدالله متصف بالانطلاق) ، ومن ثم فإنَّ وحدة الذات هي الرابط المعنوي والجامع بين المبتدأ والمبني عليه في الجملة الاسمية وهو أن يكون الثاني هو الأول نفسه .فجملة الابتداء هي إخبارٌ عن شيء واحد بما لا يعلمه السامع أو بما يفيده عن ذلك الشيء. ومن ثم يكون المبتدأ والخبر شيء واحد وهذا ما ذكره حينما تحدث عن كان و أخواتها بوصفه لها بأنها:" **الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد** "(٢٣) ، ويريد بذلك وحدة الذات ، أو الاتحاد في الهوية. و لا يتأثر وجود هذا التصور بتبدل أحوال الجملة ، وتغيرها بل يظل يحكمها في كل الأحوال .وهذا ما يؤكده قوله حينما يتحدث عن تقديم اسم كان على خبرها مشبها إياه بتقديم المفعول على الفاعل ، إذ قال : "وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنَّه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"(٢٤) . وعلى الرغم من تشبيه الجملتين لكنه نَبَّهَ على الفرق المعرفيّ بينها ، فجملة الابتداء التي دخلت عليها كان هي إخبارٌ عن شيء واحد في حين أن جملة الفعل المتعدي هي إخبارٌ عن شيئين مختلفين وهو ما يصرح به حينما يتحدث عن حال أخرى من أحوال جملة الابتداء ،وهي مسألة تقديم المعرفة على النكرة ، إذ قال:" واعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنَّه حد الكلام، لأنَّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا لأنهما شيئان مختلفان"(٢٥) .فأحكام التقديم والتأخير من وجوب ، وجواز محكومة بالتصور المعرفي نفسه، فما يقدم ، أو ما يبتدأ به هو اسم الشيء المعرّف له ، وما يؤخر هو ما يخبر به عنه .

وهذا يعني ذلك أنَّ جملة الابتداء خاصة بالشيء الواحد وأحواله ، فيكون الشيء نفسه في موضع المبتدأ، وتقع أحد احواله او صفاته في موقع الخبر ؛ ولذلك نجد أن من شرائط باب الابتداء عند النحاة بعد سيبويه تؤكد على أنَّ الخبر إمَّا أن يكون هو المبتدأ بالمعنى، وإمّا أن تكون هناك رابطة تربط بينهما[٢٦].

حكم رفع الخبر:

لم تنحصر وظائف التصور المعرفي للشيء الذي حكم الجملة الاسمية عند سيبويه على تحديد هوية عنصريها الأساسين، وطبيعة العلاقة بينهما بل يتعدى ذلك الى تحديد نوع الحكم النحوي للخبر بوصفه الجزء المتمم للتركيب . وحينما يعطي الخبر حكم الرفع عند تجرد الجملة من النواسخ ، فإنّ ذلك عن علة مصدرها التصور المشار إليه سلفاً .فالرفع حكم المبتدأ، ومن ثم يُعطى للخبر؛ لأنَّه جزء منه، أو بعضه، أي أنَّ تحاد الذات بين المبتدأ ، والخبر سبب في اكتساب الخبر هذا الحكم، ولولا ذلك لما جاز أن يكون مرفوعاً ،فإذا أخبرت عن الاسم بما هو هو وجب الرفع، قال سيبويه :" فإذا قلتَ: ما أنت إلاّ قائمٌ وقاعدٌ، وأنت تَميميٌّ مرّةً وقيسيٌّ أخرى، وإنّى عائذ بالله، ارتَفع. ولو قال: هو أَعْوَرُ وذو نابٍ، لَرَفَعَ. هذا كلُّه ليس فيه إلاَّ الرفعُ، لأنّه مبنىّ على الاسم الأوّل، والآخِرُ هو الأوّل فجرى عليه "[٢٧] .وما يعلل به سيبويه هو الارتباط المعرفيّ، واتحاد المبتدأ والخبر بالذات ، فالمبتدأ مثلما بينا سابقاً يعبر عن ذات معينة باسمها، والخبر يعبر عنها بصفة من صفاتها ؛ولذلك كان مبنياً عليه ؛لأنَّه لا يمكن أن يستقل بنفسه ، وإنَّما يحتاج ما يعتمد عليه ؛لذلك استحق حكم المبتدأ، أي حكم الذات في حالة الاسم؛ لأنَّ الذات نفسها في المبتدأ والخبر. وهذا ما أشار اليه السيرافي بقوله:"كذلك إذا قلت: أنت تميميّ مرّة وقيسيّ أخرى، وإني عائذ بالله، ليس في ذلك غير الرّفع؛ لأنه قدّم الاسم، وجاء بعده بخبر هو هو، فلم يجز غير الابتداء والخبر"[٢٨].وسواء كان المبتدأ ظاهراً أم مضمراً فسيكون الحكم واحد، كما قال السيرافي: " وكذلك لو أضمرت أنت والاسم الذي يكون المذكور هو هو لرفع وكان بمنزلة المظهر"[٢٩] ،وهذا يعني أنَّ حكم رفع الخبر مبني على مبدأ اتحاد الذات .وهو ما يعبر عنه (هو هو).

وما يؤكد ذلك الأمر أكثر هو أنَّ الارتباط المعرفيّ بين الاسمين ،إذا تغير ، وتأسيس الكلام على كيفية أُخرى تغيّر حكم الاسم الثاني بعد أنْ فقد خبريته، وجاز النصب، إذ قال:" وإنما يجوز النصب إذا قال: أتميميّا بغير أنت، وقال عائذا بغير إني، أو قال: أعور وذا ناب بغير هو "[٣٠] ،أي أنَّ التركيب اللغوي لم يعدّ يبنى على الأساس المعرفي نفسه (الذي هو هو وهو من اسمه) ؛ لأنَّ إنباء جملة الابتداء يكون على اساس قيامها على تماثل ماهية الاسمين معا(تماهي الاسمين).

ويمثل هذا المبدأ في نحو سيبويه محورية مركزية ، فإذا تحقق في الكلام وجب أنْ يأخذ الاسم الثاني حكم الاسم الاول نحو ما مثلنا له في ما سبق ، ونحو ما مثّل فيه في بعض أبواب كتابه نحو قوله: (له علمٌ علمُ الفقهاء)، فقد رجح الرفع واختار أنْ يكون حكم الاسم الثاني (علم الفقهاء) الرفع وهو حكم المبتدأ معللا ذلك بقوله : "وإنَّما كان الرفع في هذا الوجه ؛لأنَّ هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – نيسان الأول لسنة ٢٠٢٠

أنْ تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلمٍ ولا تفهمٍ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رفع الصوت"(٣١) ، فقد ذكر سيبويه في نصه حالين ل(علم الفقهاء)، الحال الأولى: أن يكون صفة من صفات الذات أو الشيء على وجه الحقيقة ، ولا مانع من ذلك ، فيمكن أن يكتسب الإنسان علم الفقهاء. ولما كان هذا الامر ممكناً في الواقع صار عند سيبويه الرفع أرجح بوصفه خصلة من خصال الشيء، وصفة من صفاته. ومن ثم يمكن أن يكون هناك اتحاد في الذات ، والهوية ، وانطباق مبدأ (هو هو).

الحال الثانية: أن يكون(علم الفقهاء) منصوباً لكونه يدل على الحال . وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله:" مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم "، أي أنَّ العلم الذي يشير اليه التركيب لم يتحول الى صفة للذات ، أو الشيء ومن ثم لا يوجد اتحاد في الذات. فعلة رفعه؛ لأنَّه صار هو الاسم الاول، فجاز عند سيبويه أن يتبعه بالإعراب ، ويأخذ حكمه. ومن ثم نلحظ حكم الاسم الثاني يعتمد على تحقق مبدا الهوية نفسه . ويضرب سيبويه مثالاً آخر، يقترب من هذا المثال يختار فيه النصب لاختلاف الذات ، وعدم تحقق التصور المعرفيّ ، إذ يقول: " وأما: له صوتٌ صوتُ حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما " جاز " رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلا سيْر. فكأن الذين يقولون: صوت حمار اختاروا هذا، كما اختاروا: ما أنت إلا سيرا، إذ لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله كراهة أن يجعلوه من الاسم الذى ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلا سير إذ ا لم يكن الآخر هو الأول. فحملوه على فعله، فصار له صوتٌ صوتَ حمار ينتصب على فعل مضمر كانتصاب " تضميرك السابق " على الفعل المضمر))(٣٢)، فقوله : إنَّ صوت حمار ليس بالصوت الاول إشارة الى اختلاف جنس الصوتين ، وعدم إمكان أن يكون صوت الإنسان صوت حمار في الحقيقة ، والواقع ، ولما انعدم تحقق مبدأ (هو هو) عند سيبويه مال الى النصب ، وجعل حكم من يرفع على سعة الكلام ، ومجازه ، وليس على حقيقته ، وواقعيته ، وهو معنى قوله لم يكن الآخر هو الأول. فإذا كان الآخر هو الأول كان الاتباع والرفع ، ونلحظ أنَّ سيبويه يراعي حقيقة الأشياء، وصفاتها ، ويبني الأحكام عليه.

ويتضح من ذلك أنَّ الحكم النحوي في الجملة الاسمية يدور مدار وجود اتحاد الهوية . أو الذات. فإذا لم تتحقق وقع الخلاف، والمغايرة ، و كان حكمهما مختلفا نحو ما ذكره في باب اخر، إذ قال: " وهذا شيءٌ ينتصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو ،وذلك قولك: هذا عربيٌّ محضاً، وهذا عربيٌّ قلباً، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها. والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هذا عربي محض، وهذا عربي قلب، كما قلت هذا عربي قح، ولا يكون القح إلا صفة .ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك: هذه مائلة وزن سبعة ونقد الناس، وهذه مائة ضرب الأمير، وهذا ثوب نسج اليمن، كأنه قال: نسجاً وضرباً ووزناً "(٣٣)، .فاختلاف حكمي الاسمين في الاعراب ، وعدم الاتباع جاء لاختلاف هويتهما، إذ الثاني ليس الأول ، وهذا ما أبانه سيبويه بقوله: " واعلم أنَّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو. والدليل على ذلك أنَّك لو ابتدأت اسما

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – نشر الأول لسنة ٢٠٢٠

لم تستطع أن تبنى عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب؛ لأنَّه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو. لو قلت ابن عمي دني وعربي جد، لم يجز ذلك، فإذا لم يجز أن يبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد؛ لأنَّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها ولا تكون صفة، وقد تبنى على المبتدأ كقولك: خاتمك فضة، ولا تكون صفة ، فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غير مصدر قد جعل بمنزلة المصدر، وانتصب من وجه واحد "(٣٤) .وهذا ما يُعرف بالنصب على الخلاف . ويعني أن يكون الاسم منصوباً ؛ لأنَّه ليس هو الاول . ولم يكن يعبر عن صفة من صفاته ، ولا مبيناً سمة من سماته.

ويتبين لنا مما تقدم أنَّ حقيقة الجملة الاسمية عند سيبويه مبنية على مبدأ تحقق الهوية الجامعة بين المبتدأ والخبر. و أنَّ حكم الخبر مرتبط ارتباطا اساساً بإيجاد تلك الهوية التي كان يعبر عنها بقوله (الذي هو هو وهو من اسمه).

المبحث الثاني: فعل الشيء (مفهوم الشيء والجملة الفعلية):

إذا كان مناط الجملة الاسمية، ومدارها أنْ تُعرّف الشيء من خلال الإخبار عن صفة من صفاته ، فإنَّ مناط الجملة الفعلية أنَّ تُخبر عن الشيء بذكر فعل من أفعاله على أساس أنَّ تعريف الشيء أمَّا أن يكون بصفاته أو بأفعاله. ومن ثم يكون فعل الشيء الاساس المعرفي الذي تتشكل عليه الجملة الفعلية في نحو سيبويه ؛ لأنَّ إحداث الفعل مظهر من المظاهر التي تتعرف بها هوية شيء ما وتُخبر عنه.

ومعلوم في النحو أنَّ الجملة الفعلية نوعان بحسب نوع الفعل الصادر من الشيء ، فإما أنَّ يكون فعل لم يتعدّ فاعله ، ولم يتجاوزه الى غيره بحسب وصف سيبويه ، وعنونته له في أبواب كتابه ، وإمّا أن يكون متجاوزاً لفاعله ، ومتعدياً الى مفعوله. وليس تقسيم الفعل هذا تقسيماً نظرياً لاعتبارات منهجية بل هو تقسيم حقيقي؛ لأنَّ كل نوع منهما يمثل عنواناً لدائرة معانٍ يتصف بها الشيء. وأي حديث عن أحدهما يكون حديثاً عن مجموعة المعاني التي يجسدها. وهذا ما سنوضحه بعونه تعالى .

أولاً: الفعل اللازم:

وهو الصورة الظاهرية التي تتجلى فيها المعاني التي تقتصر على فاعلها، ولا تتجاوزه. ويمكن وصفها بالمعاني التامة . أو المعاني المكتملة بفاعلها ؛ لأنَّها تحكي عن حقائق شيء معين ، وسماته التي تمثل أحواله الخاصة، كيفياته. وتُجسّد خصائصه، وصفاته. فالفعل في قولنا:(نام زيدٌ) يحكي عن صفة النوم عند زيد بوصفها حالاً من أحواله، ومعرّفاً من معرّفاته التي يتميز بها عن غيره من أشياء أخرى ، وكذلك الافعال (جلس وقام ،ومات....غير ذلك). وهذا يعطي الفعل اللازم وظيفة بيانية تقترب الى حد كبير من الوظيفة البيانية للخبر؛ ولذلك لم يختلف الأساس المعرفي لجملة الفعل اللازم عن جملة المبتدأ والخبر عند سيبويه. وهو أنَّها تُعنى فقط بالحديث عن شيء واحد، معين ، فتخبر عن حالٍ من أحواله أو سمة من سماته أو بما يتعلق منه وما يُعرّفه ، ويبيّنه ، ومن ثم فهي لا تحتاج الى شيء غيره ، وإنَّما تدور حول ذلك الشيء وتعنى بيان شان من شؤونه الخاصة به ، ولذلك شبهها في باب المسند والمسند اليه بقوله: " هذا باب المسند

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – نيسان الأول لسنة ٢٠٢٠

والمسند إليه،وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء" (٣٥) . فمعنى اللابدية التي يذكرها سيبويه للفعل هو أنه لا يكتمل إلا بفاعله وهذا هو معنى تمامه ، و كماله حينما قلنا: إنَّ المعاني التي يدل عليها الفعل اللازم هي معانٍ تامة غير محتاجة لغيرها؛ لأنَّها مما يختص بها الشيء دون أشياء أُخرى. وما يؤكد ذلك أنّ سيبويه في ذيل النص السابق يصور (كان وليت) في حاجتهما الى متمم بقوله: " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده " (٣٦) .والسبب في تشبيه جملة كان ،وليت بالابتداء ؛ لأنَّ تتكلم عن شيء واحد فقط ، وتُخبر عن حالٍ من أحواله ، وتذكر شأناً من شؤونه.

والفعل اللازم في حقيقته هو شأن من شؤون الفاعل؛ لأنَّه يحكي عن حالٍ من أحواله ، ويتحدث عن أمرٍ قام به ، وأحدَثَهُ ، فقولنا: ذهب عبدُالله هو إخبارٌ عن قيامه بذلك الفعل ، وكذلك نام وضحك، وقعد،وجلس، وجاء وغيرها ، فهي شؤون الشيء ، وحالاته الخاصة لا يشترك معه فيها شيء اخر . ولذلك جمعهن في هذا الباب. وما يؤكد ذلك ما نقله السيرافي من راي نسبه لنحاة لم يسمهم ، إذ قال: " وقد احتج بعضهم بأنَّ الفاعل مضارع للمبتدأ؛ لأنَّه يخبر عنه بفعله الذي قبله، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر، إلا في التقديم والتأخير والزّمان الذي يدلّ على صيغة الفعل، ألا ترى أنّك إذا قلت: " قام زيدٌ " فمعناه " زيدٌ قائمٌ " إلا أنَّ " قام زيدٌ " قد دلّ على زمان متقدّم، والقيام الذي به خبّرت عن زيد ملفوظ به قبله. وإذا قلت: " زيدٌ قائمٌ " فهو غير دالّ على زمان متقدّم أو متأخر"(٣٧) .وهذا يؤكد التقارب الوظيفيّ بين جملة الفعل اللازم، وبين جملة الابتداء، إذ كلاهما كما أشرنا قبل قليل يُبين صفة من صفات الشيء ، ويُفصح عن أحد المعاني الموجودة فيه، ولكنهما يختلفان في أنَّ إبانة الفعل اللازم عن صفة الشيء المقيدة بزمن ، وهذه هي خصوصية الفعل. أمّا جملة الابتداء فهي تُبين عن صفة غيرة مقيدة بزمن . وهذا هو الفرق الجوهري بين الوصف أو الإخبار بجملة اسمية ، والإخبار بجملة فعلية. وهذا ما يفسر لنا وجود بعد وصفي للفعل اللازم في علاقته الاسنادية التي تربطه بالفاعل فضلاً عن الوظيفة الإخبارية ،فهو في الوقت الذي يخبرنا فيه عن الفعل الذي أحدثه الفاعل في زمن معين فإنّه يدل على اتصافه بمعنى الفعل ،فقولنا: (ذهب زيدٌ) يُخبرنا بقيامه بهذا الفعل، وكذلك يدل على اتصافه بمعنى الفعل ،وهو الذهاب ،فيمكن القول: إنَّ ذاهباً وصفٌ له ، ودليلُ حدوث الصفة فيه وقوعُ الفعل منه. وهذا ما أشار اليه الخوارزمي في شرحه مفصل الزمخشري ، فيرى أنَّ الفعل اللازم يؤدي وظيفةً وصفيةً ، إذ يقول: " غير المتعدي على ضربين احدهما أن يكون وصفيا كقولك قام زيد، والثاني : أن يكون جعلياً نحو ضرب زيد مبنيا للمفعول "(٣٨). أي أنَّ الفعل يشبه الصفة بما يؤديه من معنى أو بما يدل عليه .وهو ما أكدته بعض الدراسات الحديثة، نحو ما أشار اليه الدكتور عبد الستار الجواري،في بعض بحوثه(٣٩)، وما فصل فيه أستاذنا الدكتور فاخر الياسري في بحثه ملمح الوصف بالفعل الاسنادي في التركيب النحوي(٤٠) .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢٠

فالعلاقة الاسنادية بين الفعل والفاعل تؤدي وظيفةً وصفيةً لشيء واحد فقط مثلما تؤديه الجملة الاسمية، ومن ثم يكون الاساس المعرفي لهما متماثلاً وهو وصف الشيء الواحد فقط مع الأخذ بنظر الاعتبار أوجه المغايرة بين الوصفين التي تُشكل هوية كل تركيب منهما .

ثانياً : جملة الفعل المتعدي :

وهو الصورة الظاهرية ، أو الصورة اللفظية للمعاني التي لا تكتفي بذكر فاعلها ، أو شيء واحد فقط بل تحتاج الى شيء آخر مختلف في هويته ، وحقيقته المعرفية عن الشيء الاول ؛ ولذلك يمكن وصفها بالمعاني الناقصة ؛ لأنَّها لا تكتمل بفاعلها ، وإنَّما تتجاوزه حتما وضرورةً الى مفعولها ؛ لأنَّها معانٍ لا تعبر عن حقيقة واحدة ، أو صفة واحدة بل إنَّها تحكي في جوهرها عن صفتين مختلفتين، ومتلازمتين غير منفكتين في الوقت نفسه . وأصل تعدد الصفة في هذه المعاني واختلافها؛ لأنَّ تحققها في الواقع الخارجي لا يمكن إلا بوجود ذاتين ، أو شيئين مختلفين في هويتهما ، وكل واحد منهما يمثل مظهراً معيناً لذلك المعنى . أمّا تلازمهما ، وعدم انفكاكهما ؛ فلأنَّ هذا المعنى لا يتحقق إلا بوجود ذينيك المظهرين أو تينك الصفتين معاً نحو معنى الضرب مثلاً ، إذ يحتاج هذا المعنى الى وجود ذات ضاربة، وأخرى مضروبة ، ومن ثم يكون مناط تحقق جملة الفعل المتعدي وجود شيئين مختلفين ، وهذا ما يتجلى فهمه من كلام سيبويه ، إذ قال : " واعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنَّه حد الكلام، لأنَّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً ، لأنَّهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف"(٤١).

ومرادنا من نصه قوله: ضرب رجلٌ زيداً؛ لأنَّهما شيئان مختلفان، أي أنَّ الفاعل والمفعول شيئان مختلفان ، وهو يختلف عن وصفه اسم كان وخبرها اللذين وصفهما في باب آخر بقوله: " الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ ...ذلك قولك: كان ويكون، وصار "(٤٢). فهناك فاعل ومفعول هما شيئان مختلفان يتجسد في جملة الفعل المتعدي ، وفاعل ومفعول هما شيء واحد في جملة كان واخواتها التي تناظر جملة المبتدأ والخبر في أنَّ الاسم الثاني هو الاسم الاول، أي أنَّ الوصف يكون لشيء واحد ، أو ذات واحدة.

فالبنية المعرفية لجملة الفعل المتعدي تقوم على وجود شيئين مختلفين عن بعضهما .أي أنَّها ستتحدث ، أو تخبر عن شيئين وليس عن شيء واحد .وهذا هو الفرق الجوهري بين الفعل اللازم ، والفعل المتعدي، فالجملة الاولى تعرفنا بشيء نجهل بعض صفاته ،أو أحواله .أما النمط المعرفي الثاني ، جملة الفعل المتعدي فتعرفنا بشيئين مختلفين في ذاتهما ، مشتركين في صفة ما ، أو معنى معين متغايرين في طبيعة وجوده فيهما . فالشيء الأول يوجد فيه المعنى على جهة الفاعلية ، والثاني يوجد فيه على جهة المفعولية . وهذا معنى قول سيبويه :(ضرب رجلٌ زيداً لأنَّهما شيئان مختلفان) . وهو ما أوضحه السيرافي بقوله : "يعني أنَّك إذا قلت: " كان زيدٌ قائماً "، فالوجه أن ترفع " زيدا " وتنصب " قائماً "؛ لأنَّ " زيداً " و " قائماً " شيء واحد،

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – شرين الأول لسنة ٢٠٢٠

وزيد هو معرفة، وقائم نكرة، وحدّ الكلام أن تخبر عمّن يُعرف بما لا يعرف؛ لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن يجعل زيدا المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر، حتى يكون مستفادا، فليس يحسن إذن أن تقول: " كان قائمٌ زيداً " ولا يشبه هذا " ضرب رجلٌ زيداً "؛ لأنك إذا قلت " ضرب رجلٌ زيداً " فإنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد، ولو نصبت رجلاً ورفعت زيداً انعكس المعنى، وصار المفعول فاعلاً؛ لأنَهما شيئان مختلفان "[٤٣]، وهو يبين الفرق بين جملة كان زيدٌ قائماً التي أساسها المعرفي هو أساس جملة المبتدأ والخبر نفسه وهو ما عبر عنه بقوله : (لأن " زيداً " و " قائماً " شيء واحد) ،ومن هنا وجب مراعاة المعرفة ، والنكرة في جملتها، وعدم الالتفات لها في جملة (ضرب) ؛لأنَّ شرط الفائدة متحقق حتى مع تبادل الاسمين في موقعهما ؛ لأنَّه سيعطينا معنىً آخر مفيداً (ضرب زيدٌ رجلاً) غير معنى جملة (ضرب رجلٌ زيداً) . فتجاوز الفعل فاعله الى المفعول بغض النظر عن عدده الذي يصل الى ثلاثة ،انما هو تشّكل معرفي آخر مختلف عن النمط الذي تكّونت على أساسه جملة الابتداء، ونواسخه ، وجملة الفعل اللازم .

فالأفعال المتعدية الفاظ ذات معاني لا يدركها العقل الا بتعدد وجودها ،وتغايره، أي أنَّها تحتاج إلى محلّين مختلفين لوجودها ، وهذا ما أشار اليه ابن يعيش بقوله :" فالمتعدّي ما يفتقر وجودُه إلى محل غير الفاعل. والتعدي التجاوُز، يُقال: "عدا طَوْرَه"، أي: تَجاوز حَدّه، أي: إن الفعل تجاوز الفاعلَ إلى محل غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به " [٤٤]. فمعنى (يضرب) في جملة سيبويه موجود في الرجل بصفة الفاعلية ، وفي زيد بصفة المفعولية ،وهذا معنى وجوده في محلين مختلفين أو في شيئين مختلفين . وقد يُوجد في أربعة محال، الفاعل ، والمفاعيل الثلاثة مثلما نجده في قول سيبويه :" الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقَتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى.وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك. واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك متعدًّى " [٤٥] .وهذا أقصى ما يمكن أن يحتاجه معنى الفعل ليتحقق وجوده ، ويُتصور معناه. ولا ريب في أنَّ الفعل المتعدي يقارب الفعل اللازم في وظيفته البيانية ، والتعريفية . فكلاهما وظيفته البيان ،والافصاح عن حقيقة ، أو معنى معين ، لكنهما يختلفان في أنَّ الفعل اللازم يخبرنا عن صفة شيء واحد ، ويعرّف به نحو (جلس بكرٌ ، وقام زيدٌ) . والفعل المتعدي يخبرنا عن صفتين توجدان في شيئين مختلفين ، وهذا ما يميز بيانيّته عن بيانيّة الفعل اللازم . وهذا ما جعل جملة الفعل المتعدي نمطاً معرفياً مغايراً لجملة الفعل اللازم التي تعنى بتعريف الشيء وصفاته وأحواله. فجملة الفعل المتعدي لا تتحدث عن شيء واحد ، وانما عن شيئين مختلفين بحسب تعبير سيبويه.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – شرين الأول لسنة ٢٠٢٠

الخاتمة

نخلص بعد هذا البيان الى ان نحو سيبويه لم يكن مجرد قواعد، ومعايير ، وأحكام تُعبر عن وجهة نظر مستقرٍ لواقع اللغة العربية، وإنَّما نحن أمام نظرية لها أصولها ، تمتلك نظرةً معرفيّةً فلسفيّةً ناتجة عن فحص دقيق للبعد التداولي للغة، وفهم عميق لوظيفتها الاجتماعية بوصفها إداة تواصلية بين مستعمليها. وهذا ما يتبين لنا من تحليل المفاهيم النحوية ، والقواعد. فالجملة العربية وهي صورة الكلام العربي ، ومظهره الخارجي نجد أنَّ بنيتها المعرفيّة تقوم على أساس أنَّها نسق من الألفاظ التي يجمعها شيء ما ، ومن ثم يكون تحقق مفهوم الشيء في الجملة العربية شرطاً وجودياً لها ، فهو المفهوم المكوّن لها، والرابط بين أجزائها، والمتحكم في نوعها، و تعقيدها، وبساطتها، والمحدد لطاقتها التعبيرية، ومساحتها الدلالية بحسب ما يقتضيه تعريفُه ، أو وصفُه ، أو الإخبارُ عنه.

فالبنية المعرفية التي تُعنى بوصف الشيء ، والتعريف به من دون أن يكون الوصف أو التعريف مقيداً بزمن هي البنية المكوّنة للجملة الاسمية ، أمّا إذا كان وصف الشيء وتعريفه بلحاظ زمن معين ، فهو هو الاساس المعرفي لجملة الفعل اللازم . أمّا جملة الفعل المتعدي فهي التي تصفُ شيئين مختلفين وتعرّف بهما بلحاظ زمن معين ، ومن ثم تكون مغايرة لجملة الفعل اللازم من هذه الجهة.

وهذا التوضيح يكشف لنا مقدار تناسب منطق اللغة الذي اكتشفه سيبويه وشيوخه مع النظام الكوني القائم على وجود الاشياء وترابطها. تلك الاشياء التي نحتاجها الى معرفتها ، ومعرفة صفاتها وأفعالها ،و كذلك نحتاج الى معرفة العلاقات بين الأشياء المكونة للعالم.

الهوامش

(١) لسان العرب ،لابن منظور : ١ / ١٠٣ ، مادة (ش، ا، ء)

(٢) المصباح المنير للفيومي: ١ / ٣٣٠ .

(٣) التعريفات ، للجرجاني : ١١١ .

(٤) المعجم الفلسفي لجميل صليبا: ١ / ٧١٣ .

(٥) الموضع نفسه .

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، الحجي خليفة : ١٠٤٧ .

(٧) التشكلات المبكرة للفكر الاسلامي، د.عبد الحكيم أجهر : ١٧ .

(٨) الموضع نفسه .

(٩) الموضع نفسه .

(١٠) الموضع نفسه.

(١١) الموضع نفسه.

(١٢) موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب : ٤٦٣ .

(١٣) ينظر: المصدر نفسه : ٤٦٧ .

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٤ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – نيسان الأول لسنة ٢٠٢٠

(١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٤ .
(١٦) الكتاب ، سيبويه : ٢٢ .
(١٧) المصدر نفسه :١ / ٢٢ .
(١٨) المصدر نفسه: ١ / ٢٥ .
(١٩) المصدر نفسه : ١ / ١٠٦ .
(٢٠) المصدر نفسه: ٢/ ٧
(٢١) المصدر نفسه : ٢ / ١٢٩
(٢٢) المصدر نفسه: ٢ / ١٢٧
(٢٣) المصدر نفسه : ١ / ٤٥
(٢٤) المصدر نفسه : ١ / ٤٥
(٢٥) المصدر نفسه : ١ / ٤٧
(٢٦) ينظر : الاصول لابن السراج: ١ / ٦٩ .
(٢٧) الكتاب : ١ / ٣٤٦ .
(٢٨) شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٣٦ .
(٢٩) الموضع نفسه .
(٣٠) الموضع نفسه .
(٣١) الكتاب :١ / ٣٦١- ٣٦٢
(٣٢) المصدر نفسه: ١ / ٣٦٢-٣٦٢
(٣٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٢٠ .
(٣٤) المصدر نفسه : ٢ / ١٢١
(٣٥) المصدر نفسه :١ / ٢٣
(٣٦) المصدر نفسه :١ / ٢٣
(٣٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢٦١ .
(٣٨) التخمير (شرح المفصل في صنعة الاعراب) للخوارزمي: ٣ / ٢٦٣ .
(٣٩) ينظر : البيان ،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د.أحمد عبد الستار الجواري :مجلة مجمع المجمع العلمي العراقي ،مج ٣٤.ج٣ ،تموز ،١٩٨٣ .
(٤٠) ينظر: ملمح الوصف بالفعل الاسنادي في التركيب النحوي، د. فاخر هاشم الياسري، مجلة أداب البصرة ، العدد ٥٢ ، سنة ٢٠١٠ .
(٤١) الكتاب : ١ / ٤٧ .
(٤٢) المصدر نفسه : ١ / ٤٥ .
(٤٣) شرح الكتاب للسيرافي : ١ / ٣٠٣ .
(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٦ / ٣٠٩ .
(٤٥) الكتاب : ١/ ٤١ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٥ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢٠

مصادر البحث:

١. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي ،الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٢. البيان ،نظرة أخرى في قضايا النحو العربي ، د. أحمد عبد الستار الجواري :مجلة مجمع المجمع العلمي العراقي ،مج ٣٤.ج٣ ،تموز ،١٩٨٣ .

٣. التشكلات المبكرة للفكر الاسلامي، دراسة في الاسس الانطولوجية لعلم الكلام الاسلامي د. عبد الحكيم أجهر ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء المغرب ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥م.

٤. شرح المفصل في صنعة الاعراب المسمى بالتخمير للقاسم بن الحسين الخوارزمي ،ت عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٠م.

٥. شرح المفصل للزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٦. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة:الأولى، ٢٠٠٨ م

٧. كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٨. الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة:الثالثة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

٩. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)،الناشر: دار صادر – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

١٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)،الناشر: المكتبة العلمية – بيروت .

١١. المعجم الفلسفي د. جميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ، لبنان ،د.ط، ١٩٨٢م .

١٢. ملمح الوصف بالفعل الاسنادي في التركيب النحوي، د. فاخر هاشم الياسري، مجلة أداب البصرة ، العدد ٥٢ ، سنة ٢٠١٠ .

١٣. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ،مجموعة مؤلفين ، مكتبة لبنان شارون، لبنان ، الطبعة الاولى ١٩٩٦م .

١٤.موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) ،تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ،تحقيق: د. علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.